



وأستأذنكم في التطرق باختصار إلى العملية التي أفضت بنا إلى هذه النتيجة، أي إنجاز الخطوط التوجيهية الطوعية. شرعت لجنة الأمن الغذائي العالمي في عملية تشاورية كاملة الشمول ومتعددة القطاعات، منذ مصادقتها في دورتها السادسة والثلاثين، المعقودة في سنة 2010، على المضي في إعداد الخطوط التوجيهية. ولقد كانت العملية تشاركية حقاً، فشملت مشاورات واسعة النطاق بين العديد من الجهات المعنية، وعمليات استعراض مواضيعية على الصعيدين العالمي والإقليمي، فضلاً عن مشاورات شاملة بالاتصال (على الخط) المباشر، أسهمت جميعها في الاستجابة الشاملة الماثلة أمامنا اليوم والمتمثلة في الخطوط التوجيهية الطوعية. ومن الجوانب المهمة أن الخطوط التوجيهية تمثل أحد النتائج الرئيسية الأولى للنموذج المتعدد الجهات المعنية الفريد الذي تعبر عنه لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها، وهي دليل على قدرة هذا الجهاز على تحقيق هدفه ورؤيته المشتركة أي كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

وهذه الخطوط التوجيهية ملائمة بصفة خاصة في هذا الوقت المتسم بتحديات وأزمات الأمن الغذائي الجديدة التي تواجه المجتمع العالمي، مما يبرز الواجب العاجل الذي يلح علينا والمتمثل في عدم فقدان الزخم في جهودنا الجماعية الرامية إلى دعم الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري لضمان الأمن الغذائي والتغذية. والحقوق في الأرض والملكية المشتركة للموارد تتأثر بصورة متزايدة من جراء التحديات المتعددة التي يطرحها تغير المناخ، وتقلب أسعار الغذاء والوقود، والصراعات العنيفة، والكوارث الطبيعية.

وفي أوقات الأزمات، يكون النفاذ إلى الأرض أيضاً بمثابة مخفف للصدمات أو شبكة أمان كمصدر لتوفير المأوى والغذاء والدخل في الأوقات الصعبة. وكثيرون من الأشد تعرضاً لهذه التحديات يتمثلون في أفقر الفقراء وأكثر السكان معاناة من التهميش وهشاشة الأوضاع الذين يعانون أكثر من غيرهم بضعف حوكمة حيازة الأرض والموارد الأخرى.

وتقوم الأرض والموارد المتصلة بها، مثل الغابات والمياه، بدور دقيق في إنتاج الأغذية وتأمين سبل العيش. وكفالة النفاذ إلى الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية عن طريق قواعد لحيازتها يحدد من يمكنه استخدام الموارد وفي ظل أية أوضاع، ومن ثم يعتبر هذا النفاذ أمراً أساسياً لتخفيف وطأة الفقر والجوع ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وللافتقار إلى فرص النفاذ الآمن إلى الأرض والموارد الأخرى عواقب عديدة. إذ يمكنه الإسهام في الاضطراب الاجتماعي، وكبح الاستثمار، خاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من النمو الاقتصادي الأوسع نطاقاً، وتقويض كل من الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والاستدامة البيئية. وتحدد الحيازة ما إذا كان السكان سيستثمرون في التحسينات، مثل تدابير صون التربة، أو إنشاء الحدائق المنزلية، أو إعادة التشجير، أو تحسين مستجمعات المياه والمراعي.

وتحدد الخطوط التوجيهية مبادئ ومعايير مقبولة دولياً، وبذلك توفر التوجيه العملي للدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة. ونحن نرحب بالتشديد على الجانب الجنساني وتغطية الحالات الإنسانية والصراعات. وفي حالة الجانب الإنساني، ستدعم الخطوط التوجيهية بدرجة أكبر الجهود الرامية إلى معالجة حالات انعدام المساواة في استخدام الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، وهي حالات ما زالت مستمرة رغم كون المرأة المنتج الرئيسي للغذاء في كثير من أجزاء العالم.

وستساعد الخطوط التوجيهية في إتاحة المعلومات لبرنامج الأغذية العالمي حتى يستنير بها في عمليات الطوارئ والإنعاش والتنمية التي يقوم بها، وسنعمل مع الحكومات والشركاء لكسب فوائد الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي وزيادة النتائج الأكثر إنتاجية واستدامة التي نحققها. وسوف نقوم في البرنامج، جنباً إلى جنب مع شقيقاتنا الوكالات الكائنة في روما، بدعم الحكومات عن طريق ما يضطلع به من أنشطة ذات صلة في مجال السياسات والبرمجة وبناء القدرات، واضعين نصب أعيننا أن القيادة والقدرة المؤسسية الوطنية القوية ستكون عناصر رئيسية في نجاح هذه الجهود. ونحن، في معرض قيامنا بذلك، نعترف تماماً بالدور الرئيسي للحكومات الوطنية في ملكية الخطوط التوجيهية وتنفيذها.

السيد Yaya Olaniran، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي، السيد المدير العام، منظمة الأغذية والزراعة، السيد Carlos Sere، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أرجو أن تأذنوا لي بالإعراب عن الشكر لإتاحتكم فرصة مخاطبة اللجنة في هذه الدورة التي تعتبر مناسبة مهمة للغاية.